S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/974
13 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مني مجلس الأمن، في قراره ١١٣٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أن أقدم تقريرا كل ٦٠ يوما من تاريخ تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التسوية والاتفاقات التي جرى التوصل إليها بين الطرفين. وقد بين تقريري المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/882) بالتفصيل الأعمال التحضيرية المتصلة باستئناف أنشطة تحديد الهوية وغيرها من الأنشطة بموجب خطة التسوية وتوصياتي المتصلة بالنشر الكامل للبعثة. ومنذ ذلك الحين، جرت عدة تطورات هامة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، اجتمع السيد إيريك ينسن، ممثلي الخاص بالنيابة، في تندوف في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مع السيد محمد شداد، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لدى البعثة، ثم اجتمع مع ممثلي السلطات المغربية لمناقشة مختلف المسائل المتصلة بتنفيذ خطة التسوية. وقد أعادت جبهة البوليساريو تأكيد التزامها باتفاق هيوستن ورغبتها في مضي العملية قدما على وجه السرعة. وفي ٢٠ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع السيد ينسن مع السيد إدريس البصري، وزير داخلية المغرب، الذي كرر تأكيد التزام المغرب بالاتفاق (S/1997/742، المرفق الثالث وأكد لممثلي الخاص بالنيابة استعداد حكومته لتوفير كل الدعم العملي اللازم لاستئناف تحديد الهوية.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلي الخاص بالنيابة إلى السيد محمد شداد البرنامج المؤقت لتحديد الهوية وقائمة الاستدعاء المقترحة، وناقش معه استكمال قائمة زعماء القبائل (الشيوخ). وفي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش السيد ينسن المسائل نفسها مع وزير داخلية المغرب. وأدت اجتماعات أخرى مع الطرفين إلى حل جميع الخلافات المتصلة بالقائمة فيما عدا خلافين أو ثلاثة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى كلا الطرفين قوائم كاملة مسجلة على قريص، تضم أسماء جميع الأشخاص الباقين الذين سيجري استدعائهم، مشفوعة بطلب توفير تفاصيل التغيرات الحادثة في العناوين وأي معلومات أخرى تتصل بتعيين مركز تحديد هوية مناسب. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أرسلت قوائم الاستدعاء النهائية للأسابيع الأربعة الأولى من عملية تحديد الهوية المستأنفة؛ وفي ١٩ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت التفاصيل الباقية للبرنامج الأولي كتابة، مع تأجيل بدء العملية لفترة قصيرة نتيجة لصعوبات إدارية.

كما اتخذت مجموعة من التدابير العملية للسماح باستئناف تحديد الهوية في بداية كانون الأول/ ديسمبر، حسب المقرر. وبعد وصول ملفات تحديد الهوية من جنيف، نُظمت تلك الملفات استعدادا لتوزيعها على المراكز. وبتعاون الطرفين، جرى تجديد المراكز القليلة الأولى المقرر تشغيلها، في العيون وسمارة في الإقليم، وفي مخيمي سمارة والداخلة للاجئين بالقرب من تندوف. وشمل ذلك تجديد المعدات المتخصصة الضرورية وتركيبها.

وبدأ موظفو لجنة تحديد الهوية في الوصول إلى منطقة البعثة خلال تشرين الثاني/نوفمبر، ويجري حاليا برنامج تدريبي صارم، يقوم فيه أكثر الموظفين خبرة بتدريب زملائهم وتلقينهم. وقد وصل إلى العيون في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ السيد روبين كينلوش (المملكة المتحدة) رئيس لجنة تحديد الهوية المعين حديثا، واجتمع بعد ذلك مع السيد محمد عبد العزيز، الأمين العام لجبهة البوليساريو وكبار مسؤولي تلك الجبهة ومع السيد إدريس البصري وزير داخلية المغرب وكذلك مع كبار المسؤولين المغربيين.

وقد استؤنفت عملية تحديد الهوية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ حسب المقرر، في العيون وفي مخيم سمارة بمنطقة تندوف. وفتح مركزان آخران لتحديد الهوية في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، في مخيم الداخلة بمنطقة تندوف وفي سمارة. وثمة مركز خامس، في طن طان بجنوب المغرب كان من المقرر فتحه في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، وسيبدأ العمل به في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر. أما الأعمال التحضيرية لعملية تحديد الهوية في موريتانيا فمتأخرة بعض الشيء عن المواعيد المقررة، ومن المرجح استئنافها هناك في أواخر كانون الثاني/يناير. وأدت عودة كثير من موظفي البعثة السابقين إلى تسهيل بدء العملية، ولكن اللجنة لم تبلغ بعد قوامها الكامل، الذي سيلزم للقيام في الأسبوعين التاليين بتحقيق التوسع إلى المراكز التسعة جميعها في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وبوصول المراقبين الجدد الذين عينهم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، يوجد حاليا ستة مراقبين لتلك المنظمة بالإضافة إلى الممثل الأقدم.

وفي الفترة من ٣ إلى ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، استدعي ما يزيد عن ٣٠٠٠ شخص وحددت هويات ٢٣٨٦ شخصا. وقد وفر كلا الطرفين الدعم لجهود اللجنة في هذه العملية. والصعاب التي ووجهت كانت ذات طابع تقني في معظمها، ونشأت جزئيا عن تأخر الطرفين في إعادة البيانات المستوفاة، وجزئيا عن تعاقب الاستدعاء. وثمة مسألة أخرى، في منطقة تندوف، تتعلق بتحديد هوية مقدمي الطلبات الذين لم يستدعوا ولكنهم تقدموا لتحديد الهوية؛ وقد قررت اللجنة أنه لا اعتراض لأي من الطرفين على تحديد هويات من يشكلون حالات (إنسانية) استثنائية. وفي هذا الخصوص، ترى اللجنة أنه، لأسباب تتصل بالمبدأ والممارسة، ينبغي لعملية تحديد الهوية أن تعقب استدعاء وحيدا إلى مركز محدد. وتتخذ خطوات للقيام، عند تبين الضرورة، بزيادة عدد مقدمي طلبات المستدعين في اليوم الواحد، لضمان استخدام موارد المراكز على الوجه الأمثل. وقررت اللجنة أن تصدر "بلاغات تنفيذية"، لكي يتسنى إعلان قراراتها بشأن الإجراءات، فضلا عن توفير إخطار مسبق ببرامج المراكز ومسائل من قبيل تنقل المراقبين وزعماء القبائل، والمواعيد النهائية لاستلام البيانات المستوفاة وإصدار قوائم الاستدعاء. وقد ناقش رئيس لجنة تحديد الهوية هذه

المسائل وغيرها من المسائل المتصلة بتحديد الهوية مع وزير داخلية المغرب وكبار مستشاريه في اجتماعهم المعقود في العيون في ٩ كانون الأول/ ديسمبر.

كما تجري حاليا إعادة إنشاء عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة. وقد قام فريق من خمسة أشخاص تابعين للشرطة الراكبة الكندية الملكية بزيارة منطقة البعثة في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر للقيام بالاستطلاع والتنسيق المتصلين بنشر وحدة الشرطة المدنية الكندية المقرر وصولها في كانون الأول/ديسمبر. ووصل ثمانية أفراد من الوحدة البرتغالية إلى العيون في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، كما وصل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر كبير المشرفين بيتر ميلر (كندا)، مفوض الشرطة المدنية المعين حديثا، ويتكون عنصر الشرطة المدنية حاليا من ٤٨ ضابطا. وبالرغم من أن قوام الوحدة الحالي ملائم لدعم أنشطة تحديد الهوية التي يجري بدؤها تدريجيا، يواجه ذلك العنصر مشاكل تتعلق بالسوقيات، نشأت من نقص بعض المعدات واللوازم. ويجري حاليا شحن معدات إضافية من البعثات الأخرى لأجل دعم عملية تحديد الهوية، ويتوقع وصولها الى منطقة البعثة قبل ١٤ كانون الأول/ ديسمبر.

وما زال العنصر العسكري للبعثة يرصد وقف إطلاق النار بين الجيش المغربي الملكي وجبهة البوليساريو. وما زالت منطقة البعثة مستقرة، ولا توجد دلائل ظاهرة على انتواء أي من الجانبين استئناف الأعمال القتالية. وفي الوقت نفسه، بدأت الأمانة العامة مشاورات مكثفة مع البلدان المحتمل مساهماتها بقوات، لتحديد الوحدات العسكرية اللازمة للبعثة.

إن الجهد الجيهد الذي يتواصل بذله لضمان نجاح استئناف عملية تحديد الهوية، وما أعرب عنه الطرفان مجددا من التزام بالتنفيذ الكامل لخطة التسوية يشجعاني على الاعتقاد بأن البعثة ستتمكن من إنجاز مهامها وفقا للجدول الزمني الصعب المبين في تقريري المقدم مؤخرا الى مجلس الأمن (S/1997/882) ومقررات المجلس ذات الصلة. إلا أنه لكي يحدث ذلك يجب الالتزام بدقة بجميع عناصر الجدول الزمني، بما في ذلك توفير الموارد الضرورية، بالكامل وفي الوقت المحدد. وهذا ينطبق، على وجه الخصوص، على نشر الموارد الهندسية وغيرها من الموارد بحلول النصف الأول من شباط/فبراير، على أكثر تقدير، على النحو المبين في الجدول الزمني، للاضطلاع بالنواحي التنفيذية من عملية إزالة الألغام، والإعداد لنشر العنصر العسكري للبعثة وإنني على ثقة من أن مجلس الأمن والجمعية العامة سيبذلان كل جهد ممكن للمساعدة على إنجاز هذه المهام الصعبة.

(توقيع) كوفي عنان
